مـقـدمـة

أصبح معروفًا ومنتميًا للوعي الفكري الشائع أن أحداثًا جديدة كبرى دخلت في حياة العالم الراهن ، وأصبحت فاعلة فيه بقدر كبير ومتسارع ، كما اتضحت هُوية هذه الأحداث ، بحيث نشأ إجماع عمومي منطلق من أنها كانت بمثابة تدشين للنظام العالمي الجديد ذي النسيج العولمي ، أما الأكثر حسمًا ضمن تلك الأحداث ، فقد تبلور في ثلاثة محاور هي انطلاق ثورتي المعلومات والاتصالات ونتائج حرب الخليج الثانية ، وتفكك الاتحاد السوفيتي من حيث هو نظام سياسي شمولي ، وقد قادت تلك الوضعية الجديدة إلى نشوء إرهاصات أولية على صعيد العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية والعسكري والأيديولوجية ، وراح باحثون يلاحظون تحولًا عميقًا على صعيد المعرفة والسلطة المعرفية ، جعلهم يستنبطون منه حالة اعتبروها معيارًا جديدًا لتحول العالم الراهن ، أما هذه الحالة فقد صاغوها بمفهوم " الثورة المعرفية "التي قلبت الموازين رأسًا على عقب في ترتيب أولويات الوجود المجتمعي .[1]

ففي خضم حمأة العصر التقاني الذي يشهد ثورة عليمة وتكنولوجية عارمة ، معرفية هائلة ، أصبحتا تشكلان القوة المحركة والصانعة للإنتاج ومؤسساته وتسويقه ، وتحدثان إيقاعًا تغييريًا قويًا وشاملًا ، لجهة بروز وتحول الأنظمة المعرفية في شتى فروعها إلى قوة الإنتاج المادية في ظل سيطرة العولمة الرأسمالية ، من دون أن تكون لهذه القفزات المتوالية في ميدان المعرفة أثرها على صعيد تغيير الوجه المادي للعالم أيديولوجيا تعبر عنها، أو أحزاب سياسية ، وتيارات شعبية ، ورأي عام يحركها ، يقينًا بأن هذا التغيير على صعيد قدرة آلية هذه المعرفة تحقيق الإنتاج المادي والاقتصادي و المجتمعي الشامل يلقب بثورة الحداثة البعدية ، التي أصبحت تطرح أسئلة فلسفية ذات طابع كوني ، منخرطة تجاوريًا ومحتكة مع نسق هذه الحداثة البعدية ، حول صياغة نظرة جديدة كليًا لمصير الإنسان والعالم والكون ، وفي وسط حمأة هذا العصر ، الذي يقوض ويدمر الأعمدة والمعتقدات الطوعية والقسرية للأيديولوجيات الشمولية ، التي وصلت إلى مأزقها المحتوم يعود جدل الشرعية العلمية للمجتمع المدني ، من حيث هي مجموعة من الدساتير والقوانين التي انبثقت منذ عصر النهضة الأوربية وعصر التنوير ، حين طرح المشروع الثقافي الغربي ما يسمى الآن بالحداثة السياسية ، المعبر عنها بالديمقراطية

(1) طيب تيزيني ، الثورة المعرفية والأوهام الملتفة حولها .
http://www.voltairenet.org/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%A9

وحقوق الإنسان إلى واجهة الأحداث السياسية لكي يبلغ أقصى توتره في الشرق مثلما في الغرب [1].

وبتنا نلمس اليوم بشكل واضح تركز الجدل الفكري البشري حول ما بعد هذه الثورة ، ونشأ ما يشبه الإجماع الفكري على أن تحولًا نوعيًا ما سوف يحدث ، وبدأ الحديث واسعًا عن المابعديات ، وقد نتج عن هذه الوضعية الجديدة لثورة المعرفة إرهاصات ذات دلالة على صعيد العلاقات الدولية بمستوياتها المختلفة ، عسكرية وسياسية واقتصادية وإيديولوجية ، وبرز بشكل ملحوظ تحول عميق في تحول السلطة وأن القوة والثروة باتت تعتمدان بشكل رئيسي على المعرفة ، وأن المعرفة تكاد تكون المصدر الوحيد للسلطة، ورغم أن هذه الأطروحة قد غزت جموع الباحثين والمثقفين في كل أنحاء العالم فقد بقيت قاصرة عبر تصور أثر الثورة المعرفية على عملية احتكار المعرفة بوصفها قوة حيث أصبحت المعرفة أفقية ولم تعد محصورة في شريحة النخب التي تجلس على رأس الهرم الاجتماعي .[2]

فعلى الرغم من كل ما يوجه إليها من انتقادات فإنها أسهمت في ربط شعوب ومجتمعات وثقافات العالم بعضها ببعض مما ساعد على تبادل المعلومات ومعرفة الآخر وتشجيع التوجهات نحو إقامة " مجتمع كوني " والتقريب بين تلك النظم والثقافات بحيث يصبح العالم مجتمعًا أو حتى مكانًا واحدًا تتضاءل فيه أهمية ومعنى المسافات والأبعاد المكانية، وقد اتسعت قاعدة حقوق الإنسان خلال العقود الأخيرة نتيجة تعقد الحياة الاجتماعية وتشعب الروابط الثقافية وتشابك العلاقات السياسية وتعارض المصالح الاقتصادية على مستوى العالم وزيادة التحركات السكانية وسقوط الحواجز الجغرافية والحدود الدولية إلى حد كبير ، والتجاء الدول إلى فرض قيود شديدة واتخاذ إجراءات صارمة للحد من هذه التحركات، أو على الأقل تنظيمها للمحافظة على الكيان السياسي للدولة وعلى الهوية الثقافية للمجتمع.[3]

وفي هذا أشار أكثر من باحث وأكثر من مفكر إلى أن الاتصال الذي كان هو النشاط الأهم في حياة الإنسان سيبقى كذلك ليس في القرن الجديد ، بل على امتداد قرون قابلة أخرى، يتفاعل الإنسان من خلاله مع الآخرين ويعبر عن أفكاره وحاجاته ومشاعره وأحلامه ، ومن

---

(1) توفيق المديني ، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1997 ، ص15 .

(2) إبراهيم عجوة ، حول النخب وهرمية النظم
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/630FC59E-ECB1-4A42-BC2F-5AF56DC7EB5E.htm

(3) أحمد أبو زيد ، مستقبليات ، كتاب العربي 80 ، سلسلة فصلية ، الكويت ، 210 ، ص260 .

خلاله ،أيضًا يعبر عن معاني شخصيته وثقافته وحريته وفكره ، وعن هذه الرؤى يقول الباحث " مقداد حافظ سليم " أن ميثاق الأمم المتحدة كفل هذه المسألة من خلال تسعة بنود تتضمن احترامها لحق جميع الشعوب في المشاركة في تبادل المعلومات على أساس الإنصاف والعدل وتكامل المصالح ، وأن لكل دولة الحق في استخدام مواردها الخاصة من المعلومات لحماية خصوصيتها وسيادتها والدفاع عن قيمها الأخلاقية والثقافية ، وكذلك أعطى الحق للجمهور والمجموعات الإثنية والاجتماعية والأفراد في الانتفاع بمصادر المعلومات والمشاركة الفاعلة في عملية الاتصال ، وقد حددت أيضا وثيقة اليونسكو وظائف الاتصال بجمع وتخزين ومعالجة ونشر المعلومات والأخبار من خلال الإعلام وتوفير رصيد مشترك من المعرفة من خلال التنشئة الاجتماعية ودعم الأهداف لكل مجتمع من خلال خلق الدوافع ، وتوفير الحقائق اللازمة حول القضايا العامة من خلال الحوار والنقاش وتعزيز نمو المعرفة من خلال التربية ونشر الأعمال الثقافية والفنية والمحافظة على التراث وتوسيع أفاق الرد وإشباع حاجاته الجمالية وإطلاق قدراته على الإبداع من خلال النهوض الثقافي وتوفير فرص التعارف والتفاهم ووجهات النظر من خلال التكامل وإشباع حاجة الجماعات والمجتمعات ككل من المعلومات والبيانات من خلال المتوفر من معلومات متنوعة وأحداث دولية أو محلية أو أية إضافات أخرى وبذلك تتمكن المجتمعات أن تخطط للمستقبل وتتعامل مع غيرها من المجتمعات .[1]

فبات واضحًا أننا نعيش عصرًا جديدًا مغايرًا لما ألفناه في الماضي ، عصر تميز بثورة معرفية غير مسبوقة في التاريخ ، تتسم باتساع دائرة المعرفة ، وتداول المعلومات ، ثورة تالية على الثورة التكنولوجية التي ظهرت في القرن التاسع عشر والتي حولت أوربا إلى دول صناعية متقدمة ، وقد تلازم مع تلك الثورة التالية تيارات ليبرالية متجددة ، تبلورت في حركة فكرية سميت بعصر مابعد الحداثة ، واكبها نظام مستحدث أدعى أصحابه أنه نظام عالمي جديد ، نظام حر ، ليبرالي ، قادر على توحيد أطراف العالم وتجميعهم تحت راية واحدة أطلق عليها " العولمة " والتي تعني توحيد أطراف العلم في قرية كونية تلغي المسافات بين الشعوب ، وتلغي الحواجز بين الدول ، تخلق ثقافة كونية موحدة وإنسانًا كونيًا جديدًا .[2]

---

(1) صادق إسماعيل ، حقوق الإنسان في ظل العولمة وغزو خصوصية الفرد
http://www.sotakhr.com/index.php?id= 3340

(2) أحمد عطية سعده ، المواطنة وحقوق الإنسان في ظل التغيرات الدولية الراهنة ، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2010 ، ص 11

هناك تسليم بوجود نظام عالمي جديد منذ أن أشار إلى ذلك الرئيس الأمريكي السابق " بوش " (الابن) وكما أن هناك عناصر أساسية عجلت بعملية التحول والتوجه إلى هذا النظام الجديد وفي مقدمتها الثورة التكنولوجية وما تبعها من الثورة المعرفية الضخمة التي لا تقل من حيث شمولها وأبعادها عن الآثار التي ترتبت عليها قيام الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع خاصة كونها ثورة في مجالات عديدة كالتطور السريع في وسائل الاتصال ، والنمو المتصاعد في قوة القطاع الخاص وتحرير الإعلام وغزارة المعلومات ، يضاف على ذلك التناقص في سلطة الدولة المركزية كذلك التناقص في سلطة التنظيمات الإقليمية وما يواجهه على الناحية الأخرى من نمو متصاعد في دور الجماعات غير الرسمية في النظام العالمي .[1]

فالعالم اليوم في مرحلة جديدة لعالم جديد مختلف ، وتبدو قائمة الأعمال الأساسية لهذا العالم مغايرة عن تلك القوائم التي سادت النظام القديم ، فهناك عالمية الاتصال وثورة المعرفة التي اجتاحت العالم ، وسيطرة قطب أحادي على مقدرات النظام الدولي بينما تصعد الأقطاب الجديدة المرشحة للقمة وتستكمل مقومات صعودها، وهيمنة أيديولوجية الخصخصة ، ومشروعات الإصلاح الهيكلي التي تقودها الصناديق الدولية والدول الغربية ، والتطورات التقنية الهائلة للثورة الصناعية الثالثة وعمليات التحول الديمقراطي من النظم التسلطية إلى النظم التعددية ، في ظل هذه السمات النوعية التي تشكل وجه المرحلة الانتقالية – التحولية التي تجري أمامنا ثمة تحول في موقع نظام حقوق الإنسان ضمن قائمة الاهتمامات الأساسية للنظام الدولي الجديد . [2]

إن مفهومًا تحول إلى إعلان تحول بدوره إلى معيار ، تحول إلى حركة مجتمع مدني على نطاق عالمي لا يمكن أن يكون هامشيًا ، وإن معيارًا مرغمًا على ولوج صدامات دائمة مع معايير أخرى منافسة وربما مناقضة لا يمكن أن يكون تافهًا ، إنه حقًا لب معيار حقوق الإنسان بالنسبة إلى حالتنا البشرية التي تجعله محرجًا من الناحية الدبلوماسية ، ومشحونًا من الناحية

---

(1) عمران الشافعي ، المعايير الدولية وضمانات حماية حقوق الإنسان في الدستور والتشريعات المصرية [دراسات الحلقة الدراسية المشتركة عن حقوق الإنسان لوكلاء النيابة وضباط الشرطة يوليو 2000]، مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الطبعة الثالثة ، 2003، ص 168 .

(2) نبيل على عبد الفتاح ، عالمية نظام حقوق الإنسان في ظل الخصوصيات الثقافية العربية حالة مصر ، ثقافة حقوق الإنسان عالمية المبادئ وسبل التأصيل ، وقائع ندوات و ورشات عمل عقدها برنامج العدالة والسلام وحقوق الإنسان في مجلس كنائس الشرق الأوسط بين 19996 ، 2000 ، مجلس كنائس الشرق الأوسط ، بيروت ، 2001 ، ص116 .

السياسية ، ومتفجرًا من الناحية العاطفية ، لقد أقحم نفسه وبنجاح في قلب العلاقة بين الفرد والجماعة بين المواطن والسلطة وأقحم نفسه في قلب السياسة الدولية .[1]

ومسألة حقوق الإنسان في أي مجتمع من المجتمعات وفي أي زمان من الأزمنة ليست مسألة بديهية وإن كانت تبدو كذلك ، بل هي مسألة مرتبطة بنمو الروح الإنسانية وانبساطها في التاريخ وفي العالم ، مسألة مرتبطة بنمو الوعي والوجدان والفكر والدين والأدب والفن ، وأشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي التي تحددها في كل زمان ومكان عملية صيرورة الإنتاج الاجتماعي ، إنتاج البشر لوجودهم وشروط معاشهم وعلاقاتهم الاجتماعية وثروتهم المادية والروحية ، وعملية الإنتاج الاجتماعي تحمل في معناها الفردي ، بعدًا طبقيًا (أولًا) ومجتمعيًا قوميًا (ثانيًا) وإنسانيًا عامًا وكليًا (ثالثًا)، وهي أبعاد تحددها العلاقة بين ماهية الإنسان الجوهرية وكينونته الاجتماعية وخصائصه الفردية ، الجسدية والنفسية والذهنية ، وإذا كان التاريخ تنوعيه على الأشكال فإن تاريخ حقوق الإنسان تنويعه على أشكال الوعي الاجتماعي ، فحقوق الإنسان بهذا المعنى ليست مسألة خاصة بهذه الأمة أو تلك أو بهذا الشعب أو ذاك ، إلا بقدر ما يكون الخاص تعبيرًا عيانيًا عن العام والكلي .[2]

وموضوع حقوق الإنسان يعد من الموضوعات التي تتلاقى وتتقاطع عندها علوم عديدة ومستويات مختلفة للتحليل والتنظير والتفكير، فعنده يتقاطع علم الاجتماع مع علوم القانون والسياسة والاقتصاد والفلسفة وغيرها، وعنده يتقاطع ما هو علماني وضعي مع ما هي عقيدة وضعية مع ما هو ديني سماوي ، وما هو رسمي حكومي مع ما هو مدني ، وما هو فردي مع ما هو مجتمعي ، وعنده يتقاطع التطبيق أو الواقع بأبعاده مع التنظير بمستوياته بدءاً من تنظير يسعى برصد الواقع وصولًا لتنظير يسعى إلى تحريك الواقع وتقييمه وتغييره بكل ما يأتي بين هذين الطرفين من تنويعات في وظائف التنظير وأهدافه وأغراضه ومصادره ومنطلقاته .[3]

---

(1) غسان سلامه ، الصدامات السبعة على حلبة حقوق الإنسان ، المستقبل العربي ، العدد 359 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ص100 .

(2) جاد الكريم جباعي ، حقوق الإنسان في الفكر العربي المعاصر
http://hem.bredband.net/b153948/stu//htm

(3) أميره أبو سمره ، حقوق الإنسان في مدارس العلاقات الدولية دراسة في الأبعاد القيمة ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق قراءة جديدة (1) (10-12) نوفمبر 2008 ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، 2011 ، ص69 .

وبات من أهم سمات حقوق الإنسان التي يتعين التأكيد والتركيز عليها تكامل وترابط حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومجموعة الحقوق الجماعية ، ويمكن القول إن حقوق الإنسان : هي بالأساس عملية تطورية دائمة بالنظر إلى أن مستوى تطور الأفراد وعيشتهم وحاجاتهم في تطور مستمر – تشمل مختلف نواحي حياة الأفراد وهي أيضًا مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالنظام المجتمعي والسياسي القائم ، ويرتبط احترام الإنسان وحرياته بشكل رئيسي بوعي الأفراد بحقوقهم كونه يشكل ضمانه هامة لعدم التعدي عليها لاحقًا ويشكل الأساس العملي للمطالبة بها .[1]

وقد استخدم النداء الأخلاقي لحقوق الإنسان لأغراض مختلفة من مقاومة التعذيب والسجن التعسفي والمطالبة بانتهاء المجاعات والإهمال الطبي إلخ ....، ولا يكاد يكون هناك بلد في العالم لم تكن الحجج التي تشمل حقوق الإنسان أثيرت في سياق أو أكثر في مناقشاتها السياسية المعاصرة .[2]

فقد عمل ازدياد الاهتمام الدولي والخارجي بقضايا حقوق الإنسان بوصفها أحد عناصر الإصلاح السياسي في العالم إلى ازدياد الاهتمام بإقامة شبكات دفاعية إقليمية ودولية مما أعطى لهذه المنظمات دعمًا ماليًا وسياسياً وفنيًا وقبول الآخر ، وقد ساعد تعاظم التطور التكنولوجي في مجال الاتصال وتدفق المعلومات إلى إنشاء العديد من تلك المنظمات التي تتبنى الدفاع عن حقوق الإنسان في العالم وازدياد التفاعل بينها وتأسيس الشبكات الدفاعية الإقليمية والعالمية والتي تضم أعضاء من كل دول العالم ، فالثورة التكنولوجية والاتصالية أدت إلى انهيار الحواجز بين الدول والكيانات المختلفة وإلى سرعة التفاعل بينها اعتمادًا على وسائل الاتصال الإلكتروني وغيرها من وسائل الاتصال العالمية الأمر الذي انعكس على ازدهار دور هذه المنظمات حيث أدت إلى تطوير أساليبها وأدواتها وإلى إحداث تدفق معرفي في مجال حقوق الإنسان .[3]

---

(1) محمد فؤاد جاد الله ،حقوق الإنسان والحريات الأساسية من التعزيز إلى الحماية ، سلسلة إصدارات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى ، قطر ، 2005 ، ص24 .

(2) Amartya Sen , Human Rights and capabilities ,Journal of Human Development .vol.6, No.2 ,July ,2005 ,p151.

(3) إيمان محمد حسن ، ملامح رؤى مؤسسات حقوق الإنسان للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق قراءة جديدة (10-12) نوفمبر 2008 ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، 2011، ص 689 .

وقد طرح بروز هذه المنظمات في العقد الأخير وفي عصر غلب عليه ثورة معرفية غيرت الكثير من المفاهيم الكثير من الأسئلة حول دورها في ظل تلك الثورة وأهميتها على ساحة الفعل المجتمعي ، وهل تأثرت ممارسة حقوق الإنسان في ظل تلك الثورة وإلى أي مدى استفادت تلك المنظمات منها في إحداث حراك ذهني في حقوق الإنسان ممارسة وتطبيق .

وفي هذه الدراسة الراهنة والتي جاء عنوانها ***(الثورة المعرفية وحقوق الإنسان في مصر " دراسة ميدانية وتحليل سوسيولوجي ")*** وفي إشارة وتأكيد للعنوان سعت الباحثة خلالها الكشف عن العلاقة بين الثورة المعرفية وحقوق الإنسان عبر أحد أهم قنوات ممارسة حقوق الإنسان في مصر وهي منظمات حقوق الإنسان والتي تجلى دورها في ظل التغيرات الحادثة كنِتاج للثورة المعرفية ، اختارت الباحثة أربع منظمات وجاء الاختيار لما تمثله تلك المنظمات من أهمية في ممارس حقوق الإنسان في الوقت الراهن لتعاظم دورها في ظل تلك الثورة بما وفرته من آليات ، وقد وقع اختيار الباحثة على هذه العينة من المنظمات باعتبارها من أنشط منظمات حقوق الإنسان في مصر و لتوجهها لنشر المعرفة بحقوق الإنسان .

اعتمدت الدراسة الراهنة على دراسة حالة لأربع مختارة من منظمات حقوق الإنسان وهي *المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، المجلس القومي لحقوق الإنسان ، الشبكة العربية لحقوق الإنسان* ، أما المنهج المعتمد في تلك الدراسة والذي فرضته طبيعة توجهها هو المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة ، ولعل الجدل الدائر حول كل من الثورة المعرفية وحقوق الإنسان هو ما دفع الباحثة إلى العمل على كشف العلاقة الترابطية بين الثورة المعرفية وحقوق الإنسان .

وذلك للإجابة على تساؤل محوري هو :

ما التأثير الذي أحدثته الثورة المعرفية على فكر حقوق الإنسان في مصر ؟

وللإجابة على هذا التساؤل طُرحت مجموعة من التساؤلات الفرعية جاءت على النحو الآتي :

1- ما دور منظمات الإنسان والتي هي أحد أهم قنوات ممارسة حقوق الإنسان في ظل الثورة المعرفية ؟

2- ما حجم وتأثير العامل المعرفي في ممارسة ونشر فكر حقوق الإنسان في مصر ***؟***

3- ما طبيعة تلقي الدولة لفكر حقوق الإنسان في ظل الثورة المعرفية ؟

4- ما أهم الإشكاليات والصياغات العالمية التي طرحت على ساحة حقوق الإنسان في ظل الثورة المعرفية ؟

هذا وقد تشكلت الدراسة الراهنة من ***مقدمة عامة وخمس عشر*** فصلًا قسمت إلى بابين جاء عنوان **الباب الأول** " ***الثورة المعرفية وحقوق الإنسان في مصر*** " ***رؤية نظرية وتحليل سوسيولوجي*** وقسم على النحو التالي:- ***فصل أول*** بعنوان التناول النظري والمنهجي للدراسة ، ***فصل ثان*** وحمل عنوان مفاهيم الدراسة رؤية معرفية ، ***فصل ثالث*** عُنْوِن بالدراسات السابقة ، في حين جاء ***الفصل الرابع*** بعنوان الاتجاه النظري للدراسة ، وجاء عنوان ***الفصل الخامس*** التطور التاريخي لفكر حقوق الإنسان و حمل ***الفصل السادس*** المجتمع المدني وحقوق الإنسان ، وجاء عنوان ***الفصل السابع*** الثورة المعرفية بين الإطار الافتراضي وممارسة حقوق الإنسان ، ***وفصل ثامن*** حمل عنوان الثقافة وحقوق الإنسان : قضايا وإشكاليات . أما **الباب الثاني** فكان عنوانه " ***الثورة المعرفية وحقوق الإنسان في مصر*** " ***الدراسة الميدانية*** وجاء مقسم على النحو التالي ***الفصل التاسع*** وحمل عنوان واقع الدراسة الميدانية وإجراءاتها المنهجية ، ***الفصل العاشر*** والذي حمل عنوان منظمات حقوق الإنسان في مصر قراءة في الحالات ، ***الفصل الحادي عشر*** وجاء عنوانه منظمات حقوق الإنسان : السياسات والتدابير ، ***الفصل الثاني عشر*** منظمات حقوق الإنسان : آليات الممارسة ونشر الفكر ، ***الفصل الثالث عشر*** وحمل عنوان منظمات حقوق الإنسان والنظام السياسي ، ***الفصل الرابع عشر*** وجاء عنوانه منظمات حقوق الإنسان : إشكاليات معرفية وصياغات عالمية ، **وفصل خامس عشر** وأخير حمل عنوان نتائج الدراسة وحصاد التجربة .